المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/01/2016

لقاء دراسي احتضنه مجلس المستشارين

شكل موضوع "القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية"، محور لقاء دراسي احتضنه مساء يوم الأربعاء مجلس المستشارين وتميز بمشاركة ممثلين لمؤسسات وطنية والغرفة الثانية للبرلمان وفعاليات المجتمع المدني.

وقد نظم هذا اللقاء بمبادرة من الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية التي تضم العديد من الإطارات التي تنشط في الحقل الثقافي الأمازيغي وذلك تحت شعار "الأمازيغية مسؤولية ورصيد وطني مشترك لكل المغاربة".

وفي كلمة له بالمناسبة أبرز حكيم بنشماش رئيس مجلس المستشارين أن تنظيم هذا اللقاء، الذي يندرج في إطار تفاعل المجلس مع مبادرات المجتمع المدني المدافع عن الحقوق الثقافية واللغوية، يأتي في سياق النقاش العمومي حول إعداد مشروعي القانونين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية.

وسجل بنشماش كون مختلف الفاعلين في مجال الحقوق اللغوية والثقافية وأساسا في الحقل الأمازيغي يسجلون على وجه الخصوص "البطء المسجل في مسار إنتاج القانونين التنظيميين" المذكورين.

وقال إن هذا البطء لا يؤثر فقط سلبا على مسار إعمال

الدعوة لاعتماد مقاربة تشاركية في إعداد القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية

مقتضيات الدستور لاسيما الفصل الخامس منه وإنما قد ينعكس في ما بعد على عدد من القوانين ذات الصلة الوثيقة بضمان الحقوق اللغوية والثقافية كالمسطرتين المدنية والجنائية والقوانين المتعلقة بالتعليم والتكوين والبحث العلمي أو في مجال الوظيفة العمومية أو القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

من جانبه دعا الحسين المجاهد الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى ترصيد المكتسبات والمنجزات التي تحققت في مجال النهوض بالأمازيغية لغة وثقافة عند بلورة القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية.

كما أبرز أهمية تمكين المؤسسات ذات الصلة بالأمازيغية من الإمكانيات الضرورية لتقوم بالأدوار المنوطة بها واعتماد التكوين المستمر لفائدة الأطر في هذا المجال وإحداث شعب للغة الأمازيغية بالجامعات وإدماج هذه اللغة في مختلف القطاعات الحكومية كالعدل والإعلام والداخلية والأوقاف والسياحة.

من جهته أكد مصطفى جلوق عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان على ضرورة الحرص على استحضار عنصر الجودة عند إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وذلك لكي تتمكن اللغة الأمازيغية من القيام بوظيفتها كلغة رسمية إلى جانب العربية.

كما أبرز جلوق خلال هذا اللقاء الذي أدار نقاشه أحمد أرحموش منسق الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، أهمية وضع أجندة محددة لتنزيل القانون التنظيمي المذكور على أرض الواقع.

من جانبهم، شدد ممثلو مجموعة من الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين على أهمية اعتماد مقاربة تشاركية عند إعداد القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية.

كما سجل ممثلو هذه الفرق البرلمانية التأخير الحاصل في إخراج القانونين التنظيميين المذكورين، معبرين بالمقابل عن أملهم في أن يتم تنزيل مقتضيات الفصل الخامس من الدستور بشكل يرضي الجميع.

ممثلو المجتمع المدني أكدوا بدورهم على ضرورة وضع القانونين التنظيميين المتعلقين بالأمازيغية بـ "وعي مستقبلي يأخذ بعين الاعتبار الواقع والتطلعات" وذلك لاستكمال مقتضيات دستور 2011 الذي أرخ لمرحلة مهمة في مجال ترسيخ مصالحة المغرب مع ذاته.

وفي هذا الصدد دعت مداخلات ممثلي كل من الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية والمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات إلى اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد الثقافية واللغوية والهوياتية والاقتصادية عند بلورة القوانين التنظيمية المرتبطة بتفعيل ترسيم الأمازيغية التي تشكل رصيدا مشتركا للمغاربة بدون استثناء وعنصرا مهما لتقوية اللحمة الوطنية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان الأقرب إلى احتضان الآلية المستقلة للوقاية من التعذيب

■ فتن العفاني

يبدو أن الحكومة قد حسمت في الجهة التي ستتولى مهام الآلية المستقلة للوقاية من التعذيب التي قد يتم الإعلان عن إحداثها في غضون الأيام القليلة القادمة تفعيلا لمضامين البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب بعد مرور سنة على مصادقة المغرب عليه.

يتعلق الأمر بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفق ما أعلن عنه وزير العدل والحريات مصطفى الرميد خلال أشغال جمعية «منتدى الكرامة» نهاية الأسبوع الماضي، والذي كشف أن الحكومة ستعرض القانون التنظيمي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفقا لمقتضيات دستور 2011 ومبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان .

وفي تعليقه على هذا الإعلان، قال بوبكر لاركو رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، في اتصال هاتفي أجرته معه جريدة بيان اليوم، «لا يوجد أي إشكال في جعل مهمة الآلية المستقلة للوقاية من التعذيب ضمن مهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أو تحت إشراف رئاسة الحكومة، لكن الإشكالية ترتبط بشروط تعد جوهرية يجب توفرها في الأعضاء المكونين لهذه الآلية، ويتعلق الأمر بشرط الاستقلالية والاتصاف بالنزاهة والخبرة، والدراية بملف التعذيب وأماكن الاعتقال، فضلا على شرط تمثيلية المجتمع المدني».

وشدد بوبكر لاركو على ضرورة توفر الآلية المستقلة للوقاية من التعذيب على الاستقلالية المالية، وذلك حتى لا تكون تحت رحمة المجلس الوطني ورئاسة الحكومة، لكنه أشار إلى أنه «إذا توفرت مجموع هذه الشروط فلا ضير في الجهة التي ستتولى مهمة الآلية، أكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أو رئيس الحكومة».

وحول التوجه الحكومي بخصوص من سيتولى مهام هذه الآلية، قال لاركو إنه «لا يمكن التسرع في الحكم، بل ينبغي الاطلاع على القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومعرفة الصلاحيات والاختصاصات التي سيخولها للمجلس، خاصة المقتضيات التي تهم توليه مهام الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، مجددا التأكيد على «أنه إذا لم تتوفر الشروط الجوهرية المشار إليها أعلاه عند إحداث الآلية فالإشكال ليس في التبعية للمجلس وغيره بل سيطرح بالنسبة للآلية نفسها».

يشار إلى أن المنظمات غير الحكومية والحقوقية سواء المنضوية في إطار «المجموعة الوطنية للترافع من أجل تصديق المغرب على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب»أو إطار «اللجنة المغربية ضد التعذيب»، كانت قد شددت في مذكرة لها بخصوص إحداث الهيئة الوطنية المستقلة للوقاية من التعذيب على ضرورة حرص الحكومة على أن تكون هذه الآلية مستقلة عن كل السلطات، وأن تمنح لها كل الاختصاصات المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري.

واعتبرت أن إحداث آلية مستقلة عن كل السلطات سيدفع في اتجاه تعزيز حماية حقوق الإنسان، على اعتبار أن الاختصاصات الموكولة لهذه الآلية استنادا لمنطوق البرتوكول سالف الذكر، يخول لها القيام بزيارات مفاجئة لمختلف أماكن الاحتجاز أيا كانت طبيعتها سواء تعلق الأمر بمراكز الشرطة، أو السجون، ومراكز احتجاز الأحداث، ومؤسسات العلاج النفسي ومقرات الخدمات الأمنية والاستخباراتية، ومقرات الاحتجاز في ظل اختصاص القضاء العسكري... فضلا عن مراكز شرطة الحدود ومناطق العبور في المطارات والموانئ ونقط الحدود البرية.

ومعلوم أن مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان كانوا قد خاضوا، طيلة الأشهر الماضية، حملة ترافعية من أجل إقناع مختلف الأطراف، سواء داخل الحكومة أو الهيئات الحقوقية، بقدرة المجلس على احتضان الآلية الوطنية المستقلة للوقاية من التعذيب، مقدمين حججا تدعم تصورهم، منها أن المجلس يستوفي الشرط الذي يضعه البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والذي يوصي الدول الأطراف بأخذ مبادئ باريس.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى توسيع الجسم الانتخابي الوطني

من خلال اعتماد التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية

دعا المشاركون في ندوة دولية نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى توسيع الجسم الانتخابي الوطني وتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، والرفع من التمثيلية السياسية للنساء.

وأكدت التوصيات الصادرة في ختام هذه الندوة التي نظمت، على مدى يومين، بشراكة مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والجمعية المغربية للقانون الدستوري، على ضرورة توسيع الجسم الانتخابي الوطني من خلال اعتماد التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية، ومراجعة القواعد المتعلقة بعدم الأهلية الانتخابية، بالتقليص من عدد الجنح التي تؤدي إلى فقدان الأهلية الانتخابية، وذلك في إطار مراجعة القانون الجنائي، وتوفير الترتيبات المسطرية للأشخاص المتواجدين في وضعية سلب للحرية، وتمكين الأشخاص الذين يوجدون في حكم عمل موسمي أو الذين يجدون صعوبة في التسجيل في اللوائح الانتخابية من الحق في التصويت.

كما أجمع المشاركون على ضرورة تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال تسهيل تسجيلهم في اللوائح الانتخابية وتيسير ولوجهم لمكاتب التصويت يوم الاقتراع، وتعزيز اليات التواصل الانتخابي معهم من خلال اعتماد لغة الإشارة، وتسهيل وتحسين مقروئية ورقة التصويت بهدف تقليص عدد الأوراق الملغاة.

وأكدت التوصيات ، أيضا، على ضرورة الرفع من التمثيلية السياسية للنساء من خلال اعتماد تدابير جديدة للتمييز الإيجابي في جميع الاستحقاقات الانتخابية، لاسيما الانتخابات المتعلقة بالغرف المهنية التي تتسم بحضور محدود للنساء، والعمل على تصحيح «الاختلالات المرتبطة بالتقطيع الانتخابي» عبر الرفع من عدد المقاعد المخصصة للائحة الوطنية.

وبخصوص الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، دعا المتدخلون إلى ضرورة تمكين المنظمات الدولية غير الحكومية من الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف المحطات الانتخابية بالمغرب، ومراجعة تركيبة اللجنة المكلفة بمنح اعتمادات الملاحظة في أفق أن لا تضم بين ثناياها ممثلين للسلطة التنفيذية، فضلا عن حصر دورها في القيام بمهام الاستشارة فحسب.

كما أكدوا على ضرورة أن تسهر الإدارة العمومية التي تتولى الإشراف على العملية الانتخابية على نشر جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بهذه العملية بشكل مسبق حتى تكون متاحة للجميع، مشددين على ضرورة إدراج مواثيق أخلاقية خلال الحملات الانتخابية تنظم سلوك المترشحين والناخبين على حد سواء خلال مختلف أطوار العملية الانتخابية، ونشر تقارير مالية مفصلة حول المبالغ التي تم صرفها خلال العملية الانتخابية.

التجديد

خلال يوم دراسي بمجلس المستشارين

فاعلون ينتقدون تأخر القانون التنظيمي للأمازيغية ويطالبون بأجندة محددة

● محمد الإدريسي

انتقد عدد من الفاعلين في الشأن الأمازيغي ما وصفوه بالتأخر في الاشتغال على القانون التنظيمي لترسيم اللغة الامازيغية، داعين إلى وضع أجندة محددة لتنزيل الاجراءات المتعلقة بتفعيل النص الدستوري الذي نص على ترسيم الامازيغية. جاء ذلك خلال اليوم الدراسي الذي عقد بمجلس المستشارين أول أمس الأربعاء حول موضوع «الأمازيغية مسؤولية ورصيد وطني مشترك لجميع المغاربة». ودعا الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الحسين مجاهد؛ إلى إحداث جهاز إداري وقانوني ضمن وزارة التربية الوطنية، يكون الهدف منه بلورة مخطط استراتيجي لتدريس الأمازيغية وجعلها كباقي المواد الأخرى في المدرسة المغربية.

وأضاف مجاهد خلال مداخلته باسم المعهد في اليوم الدراسي ؛ أنه لا بد من إحداث شعب للثقافة واللغة الأمازيغية بالجامعة، وإدماجها في مختلف مجالات مؤسسات التكوين الأساسي والمستمر. المتحدث اعتبر خلال تقديمه لتصور المعهد باليوم الدراسي؛ أن تفعيل رسمية اللغة الأمازيغية ينبغي أن تشمل مجالات الإدراة والتعليم وكذا الثقافة التي قال إنه يتعين إحداث متاحف أمازيغية، والحد من تهريب كنوز المغرب الأصيل وتثمينها، وإدراج جميع أصناف الثقافة الأمازيغية في مختلف الجوائز من أجل الإعلاء منها والحد من تبخيسها. ولم يفت المتحدث الإشارة إلى موقف المعهد من منع الأسماء الأمازيغية حيث طالب بجعل القانون يدفع في سبيل رد الاعتبار للشخصية الأمازيغية، والعمل على إلغاء قرار منع الأسماء الأمازيغية وكل ما يكون علة لذلك.

مصطفى جلوق ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تحدث عن تصور المجلس للقانون التنظيمي لترسيم الأمازيغية مجملا ذلك في ضرورة احترامه لمبادئ المساواة وعدم التمييز بين المكونات المجتمعية، والانصاف، والنظرة الشمولية. ونوه المتدخل باهمية اعتماد مبدا التدرج في الترسيم والأخذ بعين الاعتبار أجندة زمنية محددة مع الحرص في ذلك على الجودة. ممثل مجلس حقوق الانسان أكد على ضرورة تحمل الدولة المسؤولية المالية والسياسية واعتماد مقاربة مبنية على اللغة في إطار قانون المالية.

من جهته، دعا نبيل الأندلوسي عن فريق المصباح إلى القطع مع منطق التنازع وجعل الأمازيغية معسكرات متضاربة، مشددا على أنه من المصلحة أن تكون هناك روح وطنية وهوية جمعية للشعب المغربي. وتعليقا على بعض المداخلات التي كانت بالأمازيغية وجه المستشار الكلمة لرئيس مجلس المستشارين بضرورة توفير الوسائل اللوجستيكية والترجمة لتيسير فهم تدخلات الحاضرين.

وانتقد عدد من المتدخلين التأخر الحاصل في الاشتغال على القانون التنظيمي، ومن بينهم رئيس مجلس المستشارين حكيم بنشماش، الذي اعتبر في افتتاح اليوم الدراسي أن هذا البطء لا يؤثر سلبا على مسار إعمال مقتضيات الدستور فقط، وإنما قد ينعكس فيما بعد على عدد من القوانين ذات الصلة بضمان الحقوق اللغوية والثقافية والقوانين المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي والوظيفة العمومية وغيرها.

3/5805

الحكومة تقاطع يوما دراسيا حول قانون تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

ت: العدلاني

إذا كان إعداد «القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية» يهم كل المتدخلين، وعلى رأسهم الحكومة، فإن اللقاء الدراسي، الذي احتضنه مساء أول أمس الأربعاء مجلس المستشارين حول الموضوع، عرف مشاركة ممثلين لمؤسسات وطنية والغرفة الثانية للبرلمان وفعاليات المجتمع المدني، في حين غابت عنه الحكومة.

اللقاء، الذي نظم بمبادرة من الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية تحت شعار «الأمازيغية مسؤولية ورصيد وطني مشترك لكل المغاربة»، أجمع من خلاله المتدخلون على أن النهوض بالأمازيغية يعتريه «الكثير من البطء»، ففي كلمة له بالمناسبة أبرز حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين أن تنظيم هذا اللقاء، يأتي في سياق النقاش العمومي حول إعداد مشروعي القانونين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية، مسجلا كون مختلف الفاعلين في مجال الحقوق اللغوية والثقافية وأساسا في الحقل الامازيغي يتقاسمون على وجه الخصوص «البطء المسجل في مسار إنتاج القانونين التنظيميين المذكورين».

وقال إن هذا البطء لا يؤثر فقط سلبا على مسار إعمال مقتضيات الدستور لاسيما الفصل الخامس منه وإنما قد ينعكس في ما بعد على عدد من القوانين ذات الصلة الوثيقة بضمان الحقوق اللغوية والثقافية كالسطرتين المدنية والجنائية والقوانين المتعلقة بالتعليم والتكوين والبحث العلمي أو في مجال الوظيفة العمومية أو القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

من جانبه دعا الحسين المجاهد الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الامازيغية إلى ترصيد المكتسبات والمنجزات التي تحققت في مجال النهوض بالأمازيغية لغة وثقافة عند بلورة القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الامازيغية.

كما أبرز أهمية تمكين المؤسسات ذات الصلة بالامازيغية من الإمكانيات الضرورية لتقوم بالأدوار المنوطة بها واعتماد التكوين المستمر لفائدة الأطر في هذا المجال وإحداث شعب للغة الامازيغية بالجامعات وإدماج هذه اللغة في مختلف القطاعات الحكومية كالعدل والإعلام والداخلية والأوقاف والسياحة.

مصطفي جلوق عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدوره أكد على ضرورة الحرص على استحضار عنصر الجودة عند إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وذلك لكي تتمكن اللغة الأمازيغية من القيام بوظيفتها كلغة رسمية إلى جانب العربية.

كما أبرز جلوق خلال هذا اللقاء الذي أدار نقاشه أحمد أرحموش منسق الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، أهمية وضع أجندة محددة لتنزيل القانون التنظيمي المذكور على أرض الواقع.

أما ممثلو مجموعة من الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين فقد شددوا على أهمية اعتماد مقاربة تشاركية عند اعداد القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الامازيغية، فيما أكد ممثلو المجتمع المدني بدورهم على ضرورة وضع القانونين التنظيميين المتعلقين بالامازيغية بـ «وعي مستقبلي»، بحيث دعت مداخلات ممثلي كل من الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية والمرصد الامازيغي للحقوق والحريات إلى اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد.

"القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية" موضوع لقاء دراسي بمجلس المستشارين

35713

شكل موضوع "القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية"، محور لقاء دراسي احتضنه مساء أول أمس الأربعاء مجلس المستشارين وتميز بمشاركة ممثلين لمؤسسات وطنية والغرفة الثانية للبرلمان وفعاليات المجتمع المدني. وقد نظم هذا اللقاء بمبادرة من الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية التي تضم العديد من الإطارات التي تنشط في الحقل الثقافي الأمازيغي وذلك تحت شعار "الأمازيغية مسؤولية ورصيد وطني مشترك لكل المغاربة". وفي كلمة له بالمناسبة أبرز حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين أن تنظيم هذا اللقاء ،الذي يندرج في إطار تفاعل المجلس مع مبادرات المجتمع المدني المدافع عن الحقوق الثقافية واللغوية، يأتي في سياق النقاش العمومي حول إعداد مشروعي القانونين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الامازيغية. وسجل بن شماش كون مختلف الفاعلين في مجال الحقوق اللغوية والثقافية وأساسا في الحقل الامازيغي يتقاسمون على وجه الخصوص "البطء المسجل في مسار إنتاج القانونين التنظيميين" المذكورين.

وقال إن هذا البطء لا يؤثر فقط سلبا على مسار إعمال مقتضيات الدستور لاسيما الفصل الخامس منه وإنما قد ينعكس في ما بعد على عدد من القوانين ذات الصلة الوثيقة بضمان الحقوق اللغوية والثقافية كالمسطرتين المدنية والجنائية والقوانين المتعلقة بالتعليم والتكوين والبحث العلمي أو في مجال الوظيفة العمومية أو القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

من جانبه دعا الحسين المجاهد الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الامازيغية إلى ترصيد المكتسبات والمنجزات التي تحققت في مجال النهوض بالأمازيغية لغة وثقافة عند بلورة القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الامازيغية.

كما أبرز أهمية تمكين المؤسسات ذات الصلة بالامازيغية من الامكانيات الضرورية لتقوم بالأدوار المنوطة بها واعتماد التكوين المستمر لفائدة الأطر في هذا المجال واحداث شعب للغة الامازيغية بالجامعات وادماج هذه اللغة في مختلف القطاعات الحكومية كالعدل والاعلام والداخلية والأوقاف والسياحة. من جهته أكد مصطفى جلوق عن المجلس الوطني لحقوق الانسان على ضرورة الحرص على استحضار عنصر الجودة عند إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وذلك لكي تتمكن اللغة الامازيغية من القيام بوظيفتها كلغة رسمية الى جانب العربية.

يوم دراسي حول الموضوع من تنظيم مجلس المستشارين والفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية

فاعلون مدنيون وحزبيون قلقون من بطء إعداد قانون اللغة الأمازيغية

عزيزة الفرفاوي

عبر فاعلون مدنيون وحزبيون عن قلقهم من بطء إعداد القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، مع اقتراب نهاية عمر الحكومة، التي تنتظرها قوانين أخرى لم تخرج إلى حيز الوجود، وانتخابات تشريعية.

هذا البطء، حسب هيئات المجتمع المدني والهيئات السياسية، التي شاركت في يوم دراسي نظمه مجلس المستشارين والفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، أول أمس الأربعاء، قد تكون له آثار سلبية على جودة القانون المذكور.

وانتقد حكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين، بطء مسار إنتاج القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، مبرزا أن هذا "البطء لا يؤثر فقط سلبا على مسار إعمال الدستور خاصة الفصل 5، وإنما قد ينعكس على عدد من القوانين ذات الصلة الوثيقة بضمان الحقوق اللغوية والثقافية، كالمسطرتين المدنية والجنائية، والقوانين المتعلقة بالتعليم والتكوين والبحث العلمي، أو مجال الوظيفة العمومية، أو القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية". وأضاف بنشماش أن هذا "البطء شكل وضعية دفعت عددا من الهيئات الأممية للمعاهدات إلى تقديم ملاحظات دالة"، مشيرا إلى أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "أوصت المغرب في ملاحظاتها الختامية الصادرة بتاريخ 22 أكتوبر الماضي باعتماد مشروع القانون التنظيمي بشأن اللغة الأمازيغية، باعتبارها من اللغات الرسمية للدولة في أقرب وقت ممكن". واعتبر بنشماش أنه من الضروري التفكير بشكل عميق في حدود المنهجيات الحالية للاستشارات العمومية بشأن القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، مبرزا أن هذه الاستشارات العمومية ينبغي أن تكون دامجة، وأن تنصب بدقة على القضايا الأساسية المتعلقة بمجالات الحياة العامة ذات الأولوية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، بما في ذلك سيناريوهات التحديد القانوني للآجال المتعلقة بإعمال الالتزامات العمومية الخاصة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية. كما دعا إلى "استثمار الاستشارات العمومية لكل المذكرات والآراء المنتجة من طرف المجتمع المدني، بالنظر للمسار التشاركي الذي ميز إنتاجها، وأيضا لقيمتها التقنية العالية".

من جهته، اعتبر أحمد أرحموش، رئيس الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، أن الفترة المتبقية من عمر الحكومة حاسمة في إعداد القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، مؤكدا أن مرافقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضرورية في إعداد هذا القانون.

في السياق نفسه، عبر عزيز بنعزوز، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، عن تخوفه من مدى جودة القانون التنظيمي المذكور نتيجة البطء في إعداده، مؤكدا أن إصدار هذا القانون يستدعي تعميق النقاش والتوافق بشأنه. وفي مداخلة له، انتقد محمد العلمي، رئيس الفريق الاشتراكي بالمجلس، "تأخر الحكومة" في إعداد قانون تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، رغم أن الدستور نص على ذلك. وانتقد أحمد عصيد، الناشط الأمازيغي، طريقة الحكومة في تلقي مذكرات هيئات المجتمع المدني حول القانون التنظيمي لتنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية عبر وضع عنوان إلكتروني خاص بها، معتبرا أنه كان يجب التشاور بشأنه بشكل مباشر وتكوين لجنة لصياغته.

مشاورات بين الداخلية والأحزاب حول الانتخابات

ستجري وزارة الداخلية مشاورات ذات طابع تقني مع الأحزاب السياسية، بداية مارس المقبل تهم الانتخابات التشريعية ل 2016، وفق ما أكدته مصادر " الصباح".

وأوضحت المصادر نفسها أنه لن يقع تغيير كبير في القوانين الانتخابية التي على ضوئها نظمت الحكومة الانتخابات الجماعية والجهوية ل 4 شتنبر 2015، مشيرة إلى أن ملف التقطيع الانتخابي تم إغلاقه، رغم مطالب أحزاب بمراجعته لأجل تحقيق تمثيل متكافئ للسكان على مستوى المقاعد المخصصة لها، خاصة لوجود بون شاسع بين المقاعد المخصصة للبوادي في إطار الانتخاب الأحادي الاسمي، الذي يمكن صاحبه من الفوز بأصوات قليلة، مقارنة مع نمط اللائحة المعقد الذي يتطلب تحصيل أصوات كثيرة بعتبة 6 في المائة لتوزيع المقاعد، واعتماد قاعدة أكبر البقايا في احتساب الأصوات المعبر عنها لتوزيعها على اللوائح الأخرى، ما ينتج عنه بلقنة الخريطة الانتخابية، بدلا من قاعدة أقوى المعدلات.

وأضافت المصادر أن محمد حصاد، وزير الداخلية سبق له الحسم في موضوع التقطيع الانتخابي، في معرض جوابه على أسئلة النواب، مباشرة بعد إعلان نتائج الانتخابات الجماعية والجهوية ومجلس المستشارين، بأنه لن يكون هناك أي تغيير على مستوى مناقشة التقطيع الانتخابي المعمول به حاليا، ومع ذلك، تؤكد المصادر، سيفتح باب المشاورات مع الأحزاب السياسية.

وينص الفصل 62 من الدستور على أن انتخاب أعضاء مجلس النواب يتم بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخاب المجلس، إذ يبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس النواب، ونظام انتخابهم، ومبادئ التقسيم الانتخابي، وشروط القابلية للانتخاب، وحالات التنافي، وقواعد الحد من الجمع بين الانتدابات، ونظام المنازعات الانتخابية.

وأفادت المصادر ذاتها أن الدستور أرغم الحكومة على إجراء تشريعيات 2016، قبل أن يفتتح الملك محمد السادس في الجمعة الثانية لأكتوبر مجلسي البرلمان، وأي تأخير يعد مساسا بالدستور المغربي.

إلى ذلك، استبق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومجلس المستشارين، تشريعيات 2016، لإجراء نقاش حول التشريع الانتخابي، بعقد ندوة دولية، أخيرا بمقر المجلس، إذ جدد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، مطالبه للحكومة بالأخذ ب45 توصية اقترحها من أجل انتخابات أكثر قربا من المواطنين، همت إحداث توازن في التقطيع الانتخابي و الحد من التفاوتات من أجل تمثيلية متكافئة، وتعزيز آليات ولوج النساء إلى الوظائف الانتخابية من أجل تحقيق المناصفة، و تعديل قانون الملاحظة المستقلة، و شفافية الحملات الانتخابية ، وضمان حق السجناء، ومغاربة العالم، وذوي الاحتياجات الخاصة، والرحل، في المشاركة الانتخابية. ومن جهته، قال حكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين إن موضوع إصلاح التشريع الانتخابي يعني الجميع بصفة مباشرة بوصفه جزءا لا يتجزأ من أجرأة مبادئ القانون الدستوري للانتخابات التي حددتها مقتضيات الدستور.

أحمد الأرقام

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الخبيرة الأممية فيرجينيا داندان تتباحث مع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة أوسرد

أجرت الخبيرة الأممية المستقلة في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي، فيرجينيا داندان، مباحثات يوم الأربعاء بالداخلة، مع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة أوسرد، محمد الأمين السملالي، تمحورت حول التقدم الذي شهده المغرب على المستوى الحقوقي على الخصوص.وأكد السملالي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، عقب هذا اللقاء، أن داندان، أعربت بالمناسبة عن ارتياحها للتقدم الذي تعرفه المملكة في مجال حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن زيارة الخبيرة الأممية لمدينة الداخلة جاءت من أجل الوقوف على العمل الذي تقوم به اللجنة الجهوية والاطلاع على عدد من الملفات المتعلقة بالجانب الحقوقي بصفة عامة.

وأوضح أنه تم، خلال هذا الاجتماع، إطلاع السيدة داندان على عدد من الملفات الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى التقدم الذي تشهده جهة الداخلة وادي الذهب في هذا المجال، وكذا على الحقوق الأساسية التي تتمتع بها ساكنة الجهة.

وأشار إلى أن الخبيرة الأممية تابعت باهتمام كبير كل هذه المواضيع، مبرزا، في هذا الصدد، أنها لامست التقدم الكبير الذي تعرفه الجهات الجنوبية للمملكة في مجال حقوق الإنسان، وأبدت ارتياحها العميق لهذا التقدم.

تجدر الإشارة إلى أن الخبيرة الأممية المستقلة في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي قامت بزيارة عمل للمغرب، من 15 إلى 20 يناير الجاري، في إطار تفاعل المملكة مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

ندوة دولية بالرباط تدعو إلى توسيع الجسم الانتخابي الوطني وتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة والرفع من التمثيلية السياسية للنساء

S 20/12

دعا المشاركون في ندوة دولية نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى توسيع الجسم الانتخابي الوطني وتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، والرفع من التمثيلية السياسية للنساء.

وأكدت التوصيات الصادرة في ختام هذه الندوة التي نظمت، على مدى يومين، بشراكة مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والجمعية المغربية للقانون الدستوري، على ضرورة توسيع الجسم الانتخابي الوطني من خلال اعتماد التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية، ومراجعة القواعد المتعلقة بعدم الأهلية الانتخابية، بالتقليص من عدد الجنح التي تؤدي إلى فقدان الأهلية الانتخابية، وذلك في إطار مراجعة القانون الجنائي، وتوفير الترتيبات المسطرية للأشخاص المتواجدين في وضعية سلب للحرية، وتمكين الأشخاص الذين يوجدون في حكم عمل موسمي أو الذين يجدون صعوبة في التسجيل في اللوائح الانتخابية من الحق في التصويت.

كما أجمع المشاركون على ضرورة تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال تسهيل تسجيلهم في اللوائح الانتخابية وتيسير ولوجهم لمكاتب التصويت يوم الاقتراع، وتعزيز آليات التواصل الانتخابي معهم من خلال اعتماد لغة الإشارة، وتسهيل وتحسين مقروئية ورقة التصويت بهدف تقليص عدد الأوراق الملغاة.

وأكدت التوصيات ، أيضا، على ضرورة الرفع من التمثيلية السياسية للنساء من خلال اعتماد تدابير جديدة للتمييز الإيجابي في جميع الاستحقاقات الانتخابية، لاسيما الانتخابات المتعلقة بالغرف المهنية التي تتسم بحضور محدود للنساء، والعمل على تصحيح "الاختلالات المرتبطة بالتقطيع الانتخابي" عبر الرفع من عدد المقاعد المخصصة للائحة الوطنية. وبخصوص الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، دعا المتدخلون إلى ضرورة تمكين المنظمات الدولية غير الحكومية من الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف المحطات الانتخابية بالمغرب، ومراجعة تركيبة اللجنة المكلفة بمنح اعتمادات الملاحظة في أفق أن لا تضم بين ثناياها ممثلين للسلطة التنفيذية، فضلا عن حصر دورها في القيام بمهام الاستشارة فحسب.

كما أكدوا على ضرورة أن تسهر الإدارة العمومية التي تتولى الإشراف على العملية الانتخابية على نشر جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بهذه العملية بشكل مسبق حتى تكون متاحة للجميع، مشددين على ضرورة إدراج مواثيق أخلاقية خلال الحملات الانتخابية تنظم سلوك المترشحين والناخبين على حد سواء خلال مختلف أطوار العملية الانتخابية، ونشر تقارير مالية مفصلة حول المبالغ التي تم صرفها خلال العملية الانتخابية.

يذكر أن هذه الندوة التي نظمت تحت شعار "من أجل تشريع انتخابي في مستوى المتطلبات الدستورية والالتزامات التعاهدية للمغرب"، بمشاركة خبراء مغاربة وأجانب، ناقشت عبر عدة جلسات مواضيع تهم بالخصوص "تعزيز وملاءمة وإعادة تدوين القوانين الانتخابية" و"المعايير الأساسية للعدالة الانتخابية" و"تعديلات القانون الانتخابي" و"إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة" و"تدابير التمييز الإيجابي ورهانات المناصفة" و"الملاحظة الانتخابية المحايدة والمستقلة: نحو إطار قانوني مجدد"، و"مكافحة التمييز في سياق الاتصالات الانتخابية" و"رهانات حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في سياق الانتخابات".

المجتمع المدني والحكامة بالمغرب

يوسف وقسو (*)

ارتباطا بمعطى تجويد صور ممارسة الديمقراطية، نجد أن هناك توجها عاما تمثل في الانتقال من الديمقراطية التمثيلية في شكلها البسيط نحو الديمقراطية التشاركية، حيث لعبت آليات الديمقراطية شبه المباشرة/نصف المباشرة من قبيل: الاستفتاء الشعبي؛ المبادرة التشريعية الشعبية؛ عزل النواب دورا مركزيا، إذ تم تبني هذه الآليات تدريجيا من قبل عدد مهم من الدول في دساتيرها، باعتبارها آليات مكملة للديمقراطية التمثيلية. وموازاة مع ذلك هناك بعض الميكانيزمات الجديدة للمشاركة، والتي لا يجب إغفالها لأنها تحظى بأهمية متزايدة، ويتم إجرائها في العديد من الدول ويتعلق الأمر بـ: الجلسات العامة؛ الميزانية التشاركية؛ مشاركة المواطنين في إعداد بعض القواعد العامة ذات الطبيعة الإدارية.

فإذا كانت الخطاطة الأصلية للأنظمة التمثيلية المدني»، حيث يحتكر البرلمان التمثيل السياسي الوطني وحيث المشاركة الانتخابية هي التكثيف الأهم للمشاركة المواطنة، فإن المسلسل المعقد المتعلق بدمقرطة الفكرة الليبرالية قد ساعد على خلق مساحات جديدة للمشاركة وصيغ متجددة لديمقراطية تشاركية، برزت سواء كجواب على ما عرف بأزمة النظام التمثيلي وعلى القطاعات التي ما فتئت تتسع من العالم السياسي وفضاءات المواطنة، أو كضرورة للخروج من أنظمة عسكرية وسلطوية تميز الانتقال إلى الديمقراطية داخلها بقوة قوية للحركات الاجتماعية والمدنية.

في السياق المغربي، فإن النظام التمثيلي ظل يعاني قصورا مؤسسيا وهشاشة ثقافية نتيجة عدم ترسخ تقاليد الاقتراع العام، وهذا ما يجعل من التفكير في الديمقراطية التشاركية في هذه الحالة مطلبا يندرج في خانة التكامل الوظيفي الذي تعزز فيه «المشاركة» منطق «التمثيل»، وليس في خانة تنازع مشروعية التمثيل المدني والتمثيل السياسي. حيث إن التطور السياسي المغربي خلق العديد من الالتباسات حول حدود العلاقة بين وظائف المجتمع المدني ووظائف الأحزاب السياسية، كما أن تدبير بعض السياسات الأفقية، خصوصا على المستوى المحلي قد رسخ فكرة اعتبار المقاربة التشاركية مجرد امتداد للتدبير السلطوي القائم على الاستخفاف بشرعية المنتخبين المحليين.

في هذا المنحى، سارت التجربة المغربية بدورها على غرار التجارب الدولية، لتعمل على تفعيل الديمقراطية التشاركية حتى تمكن المواطنين من المشاركة السياسية الفعلية، وتتيح لهم الإسهام الأولوية بالنسبة إليهم، وإيجاد صيغهم الخاصة لحل الإشكاليات التنموية. ويمكن تلمس موقف المشرع الدستوري المغربي، من خلال دعم انفتاح البرلمان على مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صياغة السياسات العمومية (البند الأول)، وكذا عبر إحداث مؤسسات الحكامة الجيدة (البند الثاني).

البند الأول: دور المجتمع المدني في صياغة السياسات العمومية بالمغرب

تقدم لنا الوضعية التشخيصية للمشاركة المدنية في جميع المحطات التاريخية لمغرب ما بعد الاستقلال، الوجود المكثف للمجتمع المدني في قلب الحركية المجتمعية، من خلال حضوره في صورة جمعيات ثقافية؛ رياضية؛ شبابية؛ حقوقية؛ منظمات نسائية؛ وجمعيات تطوعية تعمل في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والتنمية والتنشئة وقضايا التعاون والتضامن والرعاية الصحية والأسرية والاجتماعية. فقد كان له -المجتمع المدني- في هذا السياق دور ريادي في ترسيخ القيم المدنية والوطنية المثلى، وفي الدفاع عن حقوق المواطنات والمواطنين، وفي تقوية شروط نجاح الانتقال الديمقراطي. لذلك كانت تطورات النص القانوني مرتبطة بشكل كبير بحيوية المجتمع المدني، وقوته الاقتراحية، ونضج مرافعاته حول الحرية والحق في المشاركة المدنية وفي تثمين ادواره في المواكبة الاجتماعية. وفي ديمقراطية القرب، كما أن الاعتراف الدستوري الأخير لسنة 2011 بإشراك المجتمع المدني والمواطن في صناعة القرار العمومي، عبر الدعوة إلى الانفتاح على مختلف الاتجاهات والحساسيات المجتمعية، يستدعي منا الوقوف على مسألة التفعيل التي رسمها المشرع الدستوري لهذا الغرض.

هكذا فقد برزت العلاقة بين المجتمع المدني والحكامة، بعدما تزايد الطلب العمومي على خبرة الفاعل المدني لتحقيق الحكامة في مختلف أبعادها، على مستوى مسلسل إعداد وتنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالدفاع عن مصالح المواطنين بطرق وآليات مختلفة. حيث إن التحولات التي طرأت على فكرة التمثيل والمشاركة ساعدت على إعطاء أدوار جديدة وبناء علاقات متجددة بين المؤسسات المنتخبة كممثل للشعب، وهيئات المجتمع المدني كوسيط غير مباشر للمواطنين.

وبعد التشاور العمومي ضرورة مجتمعية لإغناء الديمقراطية التمثيلية، إذ توفر عمليات الإنصات والتبادل والنقاش فرصة حقيقية لإثراء القرار العمومي وتحقيق النجاعة وتجويد مضامين المشاريع وتبسيط أنجازها من خلال تعبئة اكبر لمختلف الفاعلين المعنيين. وذلك عبر «هيئات التشاور» التي يقصد بها مجموع المؤسسات واللجان العمومية الدائمة أو المؤقتة القطاعية أو الأفقية، التي تحدثها السلطات العمومية لتدبير وتنفيذ مختلف الأهداف المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى آليات «التشاور العمومي المدنية والمواطنة» التي يقصد بها مجموع اللجان والتنسيقات والمجالس والشبكات وأشكال التنظيم المستقلة التي يؤسسها المواطنات والمواطنون، أو جمعيات المجتمع المدني، أو الفاعلون الاجتماعيون لمدة محددة، أو بشكل دائم للتنسيق والتعاون لتنظيم مشاركتهم في السياسات والقرارات العمومية، وبلورة ملاحظاتهم ومقترحاتهم وأرائهم وإبلاغها إلى السلطات والمؤسسات والمرافق العمومية والجماعات الترابية.

عموما يمثل التشاور العمومي حلقة محورية في مسلسل الديمقراطية التشاركية، وجب إسناده بمنظومة أخلاقية وقانونية، وهي في مجملها مقاصد ومبادئ غايتها إرساء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، وضمان حق المواطنات والمواطنين ومجموع الفاعلين الاجتماعيين والمدنيين في المشاركة الفاعلة وتمكينهم من التعبير عن حاجياتهم وتطلعاتهم، وتقليص كلفة القرار العمومي ومده بالشرعية اللازمة. ويمكن تلخيص أهم مبادئ التشاور العمومي كما أقرتها اللجنة الوطنية حول الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني في ما يلي:

مأسسة فضاءات التواصل والحوار والنقاش والتعاون بين السلطات والمواطنين؛

تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين مؤسسات الدولة والمواطنين حول أهداف وإكراهات مسلسل التدبير العمومي واستباق جميع التوترات الممكنة؛

تعميم ثقافة التعاقد العمومي بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وكذا ترسيخ مبدأ التدبير المبني على النتائج؛

تعزيز ثقافة التطوع المؤطرة بقانون وتنمية روح التشارك الفعلي بين الدولة وشركائها من جمعيات مدنية وجماعات ترابية وفاعلين اقتصاديين؛

التحفيز على تنمية وصقل وتجميع وتجويد القوة الاقتراحية لمنظمات المجتمع المدني وتوجيهها لفائدة البرامج والمشاريع القطاعية المعنية؛

إغناء مسلسل اتخاذ القرار العمومي من خلال توسيع وتعميم مشاركة السكان في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛

تعبئة الإمكانات البشرية والقدرات الاجتماعية للتنمية البشرية والمستدامة؛

تملك المواطنات والمواطنين للسياسات والبرامج التنموية ومشاركتهم في تنفيذها وانخراطهم في صيانتها وتطويرها؛

توطيد وتطوير الحكامة الجيدة وتوسيع وتعزيز الشفافية والنزاهة.

إن الهدف الأسمى الذي يؤسس له الدستور الجديد بالمغرب بتجاوز منطق الإنصات والحوار نحو المشاركة الفعلية للهيئات المدنية في عملية إعداد واتخاذ القرار العام إلا انه أمام شساعة الحقل الجمعوي والتضارب الكبير لمصالحه وإيديولوجياته، فإنه بات لزاما إيجاد صيغة ديمقراطية وشفافة لتمثيل أغلب التوجهات والطبقات، لكي تكون هذه الأنماط موحدة وطنيا ومتوافق عليها. كما أن القانون التنظيمي المتعلق بتنزيل أحكام الفصول المتعلقة بالمجتمع المدني وأدواره الجديدة، يجب أن يراعي الإطار الاجتماعي المغربي المتسم بعدم المساواة بين الجنسين، وكذا المعطى الثقافي المتميز بنسبة أمية كبيرة والتفاوت الاقتصادي الصارخ بين طبقات المجتمع مما يستدعي إعادة النظر في جميع هذه النقط العالقة، عبر العمل على تحقيق مبدأ المناصفة المنصوص عليها في الفصل التاسع عشر من الدستور الجديد، وكذا تقديم بعض الإمكانات اللوجستيكية والمعنوية لتحفيز عملية المشاركة.

كما أدى التباعد الحاصل بين الأحزاب السياسية المغربية والمواطن من جهة، وكذا ضعف العمل والانخراط السياسي لفئات عريضة من المجتمع، وتراجع ثقة المواطنين في المجال العمومي من جهة ثانية، إلى الدفع بالمشرع الدستوري ليس فقط إلى التفكير في تبني مفهوم الديمقراطية التشاركية كأساس للحكم، بل إلى إتاحة الفرصة للمواطنين فرادى وجماعات ودون الانخراط في أي هيكل تنظيمي محدد، في إمكانية المشاركة في بلورة القرارات العمومية. بمنظور آخر، فإن تجليات استدعاء الأفراد للقيام باستشارات كبرى تهم مشاريع محلية أو قرارات عمومية تعنيهم بشكل مباشر، وذلك لإشراكهم في اتخاذ القرارات مع التحمل الجماعي للمسؤوليات المترتبة عن ذلك، وبذلك فهي تستهدف «دمقرطة» الديمقراطية التمثيلية التي ظهرت جليا بعض عيوبها، وتعزيز دور المواطن الذي لا ينبغي أن يبقى دوره منحصرا فحسب في الحق في التصويت، أو الترشيح والولوج إلى المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، حيث أن الوثيقة الدستورية لسنة 2011 أصبحت تسمح للمواطنات والمواطنين بالحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع، وكذا الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

البند الثاني: التكريس الدستوري لهيئات الحكامة الجيدة

جعل الدستور الجديد من «الحكامة الجيدة» أحد أقوى المفاهيم التي يستند عليها تخليق عملية التدبير، كتعبير عن الفلسفة العامة من أجل إحداث التغيير المنشود. وذلك عبر إضفاء طابع الدسترة على جملة من الهيئات الوطنية المستقلة دفعة واحدة تعنى بالعديد من المجالات، كتجربة قانونية إيجابية عملت على المأسسة الدستورية لمجموعة من القطاعات والمجالات كانت إلى وقت قريب غير معترف بها، لكنه بمجرد دسترة هيئات ومؤسسات الحكامة الجيدة ارتقى المشرع الدستوري بهذه المجالات، وأعاد إليها الاعتبار بمنحها الحماية الدستورية.

وقد ادت دعوة الملك في خطاب 9 مارس 2011 إلى دسترة هيئات الحكامة، وحقوق الإنسان وحماية الحريات، كأحد المرتكزات السبعة للتعديل الدستوري، إلى فتح المجال بشكل أكبر أمام اقتراحات بدسترة بعض الهيئات الموجودة، أو الدعوة إلى إحداث مؤسسات جديدة، وهو الأمر الذي سيصل إلى إعلان الملك في خطاب تقديم وعرض مشروع الدستور الجديد على الاستفتاء يوم 17 يونيو 2011، عن دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، مجلس الجالية المغربية بالخارج، الهيأة العليا للاتصال السمعي- البصري؛ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وتوسيع اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتشمل القضايا البيئية. في السياق نفسه سيتم الإعلان عن إحداث مجلس للشباب والعمل الجمعوي، لتمكين الشباب من فضاء مؤسسي للتعبير والنقاش حتى يشكل قوة اقتراحية، تمكينهم من المساهمة بروح الديمقراطية والمواطنة، في بناء مغرب الوحدة والكرامة والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى دسترة مجلس المنافسة والهيأة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة والوقاية منها.

في نفس الخطاب سيعتبر الملك ان دسترة بعض المؤسسات الأساسية، لا ينتافى مع ترك المجال مفتوحا لإحداث هيئات وآليات أخرى، لتعزيز المواطنة والمشاركة الديمقراطية.

كما لوحظ ايضا حضور بارز لهيئات الحكامة والمؤسسات الوطنية، إبان الحوار العمومي الواسع المرتبط بأعداد دستور 2011، وفقا لمقاربة تشاركية مكنت كلا من الأحزاب السياسية ومختلف الفاعلين المدنيين من إبداء تصوراتهم ورؤاهم حول التعديلات الدستورية في جانبها المتعلق بمؤسسات الحكامة، حيث إن المذكرات المرفوعة إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور وإن اختلفت مضامينها حول كيفية دسترة موضوع الحكامة الجيدة والمؤسسات المهتمة بها، فإنها تتفق على تبوء أكثر جرأة في اتجاه تعزيز مشاركة مختلف الفعاليات والحساسيات المجتمعية في التدبير المشترك لمختلف المجالات التي ترهن مستقبل السياسات العمومية بالمغرب. بالنظر إلى كون الواقع أصبح يفرض فتح المجال لبعض المكونات المجتمعية للتعبير عن انشغالاتها ومطالبها واقتراحاتها، من خلال فضاءات مؤسساتية دستورية تعطي لرأيها السلطة الاستشارية المعنوية المؤثرة في الآلية الديمقراطية التمثيلية، التي قد لا تتكفل دائما للجميع إمكانية التمثيل المؤسساتي البرلماني، أو حتى القدرة على إسماع صوتها في ظل مؤسسات تبقى تمثيليتها محصورة في محترفي الانتخابات والسياسة.

وبالنظر إلى التمثيلية الموسعة التي تتميز بها مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة، فهي تساهم في تأدية أدوار كثيرة، نسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الأبعاد، منها ما هو استراتيجي كتقييم السياسات العمومية واستشراف التحديات المستقبلية القطاعية أو الاجتماعية. ومنها ما هو سياسي ظرفي كاستيعاب بعض القوى والحساسيات، في بنى مؤسساتية شبه رسمية تمكنها من التعبير عن مواقفها خارج منطق الزمن الانتخابي الضيق، الذي يجعل السلطتين التشريعية والتنفيذية حبيسة الدورات الانتخابية، مع ما يعنيه ذلك من افتقار تلك المؤسسات للنفس الطويل والرؤية البعيدة المدى. بالإضافة إلى أن هذه الهيئات تسعى كذلك إلى تعميق الوعي الجماعي وإنضاج شروط التغيير المجتمعي، اللذين يمران حتما عبر تعزيز وماسسة الحوار العمومي حول القضايا المصيرية للوطن.

هكذا فإن مقاربة مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة في ظل الدستور المغربي الجديد، توضح لنا بجلاء أن المشرع المغربي يرمي إلى تدعيم البناء المؤسساتي للدولة المغربية، وفقا لمقاربتين:

تنظر إليها المقاربة الأولى من منطلق التحديد الضيق من داخل المؤسسات المنصوص عليها في إطار الباب الثاني عشر من الدستور الجديد، والتي يمكن تحديدها في ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، الذي يضم أربع هيئات هي:

المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ مؤسسة الوسيط؛ مجلس الجالية المغربية بالخارج؛ والهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز.

الصنف الثاني: هيئات الحكامة الجيدة والتقنين، الذي يحتوي على ثلاث مؤسسات هي: الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛ مجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

الصنف الثالث: هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، الذي يحتوي على ثلاث مؤسسات هي: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛ المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛ والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

اما المقاربة الثانية فتنظر إلى مؤسسات الحكامة الجيدة من منطلق التحديد الواسع لها، من خلال مجموع الهيئات المنصوص عليها في مختلف الفصول المتناثرة في باقي أبواب الدستور المغربي الجديد، والتي يمكن تحديدها في ما يلي:

المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛

المجلس العلمي الأعلى؛

المحكمة الدستورية؛

المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

المجلس الأعلى للأمن؛

المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات.

وفي الأخير، فإن المعالجة القانونية لا يمكنها ان تخفي العمق السياسي للإشكاليات والأسئلة التي تطرحها طبيعة العلاقة بين «هيئات للحكامة» تريد ملء مساحاتها كاملة، و«برلمان» يبحث عن ترسيخ دور تمثيلي محاط بالتشكيك في شرعيته وقصوره. «المؤسسي» إشكاليات ترتبط عمليا بالطريقة التي سيدبر بها المغرب هذا التوتر البنيوي داخل مشهده المؤسسي الجديد، توتر موضوعه هو التدافع الطبيعي بين نوعين من الشرعية: شرعية التمثيل السياسي المستمدة على سلطة الاقتراع العام وعلى فكرة المسؤولية، وشرعية المؤسسات الوطنية المبنية على سلطة «الاستشارة» وفكرة الديمقراطية التشاركية والحوار العمومي المدمج للمجتمع المدني.

(*) ماستر قانون المنازعات
كلية الحقوق- مكناس

المعتقلين الإسلاميين بسجن تيفلت يتساقطون جراء الإضراب عن الطعام

أضيف في 21 يناير 2016 الساعة 28 : 12

العدالة للمغرب

توصلت منظمة (العدالة للمغرب) ببيان من المعتقلين الإسلاميين بسجن تيفلت يعلنون فيه دخولهم في إضراب عن الماء لمدة يومين وأخبروا أن إثنين من المعتقلين سقطوا جراء الإضراب عن الطعام. وتدعوا منظمة (العدالة للمغرب) للإسراع وتلبية مطالب المضربين المشروعة وهذا نص البيان:

الله أكبر الله أكبر

وعلى الله توكلت

يتقدم المعتقلين الاسلاميين بسجن تفيلت المضربين عن الطعام إبتداء من يوم 2016 / 01 / 08 ببيان آخر يخبرون من خلاله أنهم دخلوا في إضراب إنذاري عن الماء لمدة 48 ساعة وذلك من يوم 2016 / 01 / 19 بسبب ما يعانونه من إهمال وتماطل في الجانب الصحي الإداري والتلاعب في الوزن والضغط علما أن المضربين خلال العشرة أيام فقدو ما بين 6 إلى 12 كيلوا غرام للشخص ومع هذا **لم تلب لهم المطالب البسيطة التي يناضلون من أجلها بدون أي التفات من طرف أي جهة علما أنهم راسلوا المجلس الوطني لحقوق الإنسان والوكيل العام للملك لدى محكمة الإستناف بالرباط** وكذلك المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج كما نتمنى أن يجد نداءنا هذا أذن صاغية لتوصل إلى الحل وبه وجب البلاغ .

وبالإضافة إلى هذا أخبركم بأن المسمى الهسكوري محمد سقط ليلة أمس في الغرفة التي يقطن بها وكذلك المسمى أحمد اليعقوبي.

http://alwahda.info/news12475.html

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة تدعو الأحزاب السياسية إلى نشر تقاريرها المالية

بلادنا – عز الدين مليري الخميس 21 يناير 2016 – 17:00

قال الاستاذ رامي علي رامي، مدير قسم الشؤون القانونية لهيئة النزاهة والوقاية من الرشوة، أن الإحصائيات الدولية حول وضعية النزاهة الانتخابية فيما يتعلق بتقديم الرشاوى تضع الأحزاب السياسية في العالم في مراتب متقدمة، وهو وضع لا تسلم منه حياتنا الحزبية المغربية.

و جاء ذلك في مداخلة للسيد علي رامي حول رهانات تقنين الاقتصاد الانتخابي صباح **أمس في إطار الندوة الدولية المنظمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومؤسسة الأنظمة الانتخابية، مبرزا مظاهر الفساد الذي يمس الحكامة الحزبية وإشكالية التدبير المالي وضعف التأطير السياسي، وذلك في مستهل حديثه عن التجارب الدولية في تدبير تكاليف الميزانيات المرتبطة بالفترة الانتخابية.

و أوضح المتدخل مسار تقسيم تكاليف المصاريف إلى قسمين، تكاليف مباشرة تهم تمويل الحملات على مستوى المحلي اي الدوائر والتي يستفيد منها المرشحون والمرشحات وتكاليف غير مباشرة تهم الإدارات المركزية للأحزاب السياسية.

واعتبر رئيس قسم الشؤون القانونية في هيئة النزاهة أن إحداث ميزانية خاصة بالنزاهة الانتخابية، أصبح ضرورة أساسية لمواكبة الحياة الانتخابية، واشار المتدخل إلى العديد من عناصر ومؤشرات الفساد الانتخابي الذي يؤثر على الحياة السياسية، ومن بينها استغلال أملاك الدولة أثناء الحملات الانتخابية و تسخير المال العام، وغيرها من الممارسات السيئة التي عكستها تقارير الصحافة الوطنية والإعلام الالكتروني وتقارير الهيئات التي أشرفت على ملاحظة الانتخابات.

وفي ذات السياق اعتبر رامي، أن الآليات القانونية التي وضعت تحتاج اليوم إلى المزيد من الإضافات للحد من الفساد مقدما بعض العناصر المساهمة في الحد من الفساد الانتخابي، كتقليص مدة الحملات الانتخابية وذلك للمساهمة في تخفيض الكلفة المادية، وفي ختام مداخلته دعا المتدخل الأحزاب السياسية إلى المساهمة في تعزيز الشفافية المالية ولو على الأقل لحظة الانتخابات .

http://bledna.com/2016/01/national/122920.html

الحكومة تقاطع يوما دراسيا حول قانون تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

22 يناير 2016,

إذا كان إعداد «القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية» يهم كل المتدخلين، وعلى رأسهم الحكومة، فإن اللقاء الدراسي، الذي احتضنه مساء أول أمس الأربعاء مجلس المستشارين حول الموضوع، عرف مشاركة ممثلين لمؤسسات وطنية والغرفة الثانية للبرلمان وفعاليات المجتمع المدني، في حين غابت عنه الحكومة.

اللقاء، الذي نظم بمبادرة من الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية تحت شعار «الأمازيغية مسؤولية ورصيد وطني مشترك لكل المغاربة»، أجمع من خلاله المتدخلون على أن النهوض بالأمازيغية يعتريه «الكثير من البطء»، ففي كلمة له بالمناسبة أبرز حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين أن تنظيم هذا اللقاء، يأتي في سياق النقاش العمومي حول إعداد مشروعي القانونين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الامازيغية، مسجلا كون مختلف الفاعلين في مجال الحقوق اللغوية والثقافية وأساسا في الحقل الأمازيغي يتقاسمون على وجه الخصوص «البطء المسجل في مسار إنتاج القانونين التنظيميين المذكورين» وقال إن هذا البطء لا يؤثر فقط سلبا على مسار إعمال مقتضيات الدستور لاسيما الفصل الخامس منه وإنما قد ينعكس في ما بعد على عدد من القوانين ذات الصلة الوثيقة بضمان الحقوق اللغوية والثقافية، كالمسطرتين المدنية والجنائية والقوانين المتعلقة بالتعليم والتكوين والبحث العلمي أو في مجال الوظيفة العمومية أو القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

من جانبه دعا الحسين المجاهد الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى ترصيد المكتسبات والمنجزات التي تحققت في مجال النهوض بالأمازيغية لغة وثقافة عند بلورة القانونين التنظيميين، المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية.

كما أبرز أهمية تمكين المؤسسات ذات الصلة بالأمازيغية من الإمكانيات الضرورية لتقوم بالأدوار المنوطة بها، واعتماد التكوين المستمر لفائدة الأطر في هذا المجال وإحداث شعب للغة الأمازيغية بالجامعات وإدماج هذه اللغة في مختلف القطاعات الحكومية كالعدل والإعلام والداخلية والأوقاف والسياحة.

مصطفي جلوق عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بدوره أكد على ضرورة الحرص على استحضار عنصر الجودة عند إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وذلك لكي تتمكن اللغة الأمازيغية من القيام بوظيفتها كلغة رسمية إلى جانب العربية.

كما أبرز جلوق خلال هذا اللقاء الذي أدار نقاشه أحمد أرحموش منسق الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، أهمية وضع أجندة محددة لتنزيل القانون التنظيمي المذكور على أرض الواقع.

أما ممثلو مجموعة من الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين فقد شددوا على أهمية اعتماد مقاربة تشاركية عند اعداد القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية، فيما أكد مثلو المجتمع المدني بدورهم على ضرورة وضع القانونين التنظيميين المتعلقين بالامازيغية بـ«وعي مستقبلي»، بحيث دعت مداخلات ممثلي كل من الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية والمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات إلى اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد.

http://www.ahdath.info/?p=139844

Les nouveaux mécanismes du CNDH.

Par :Wafa Abyad

En cours d'élaboration par le ministère de la Justice, la nouvelle loi sur le Conseil national de droits de l'homme (CNDH) va doter la structure de nouveaux mécanismes pour élargir ses pouvoirs d'action dans quatre axes majeurs – l'interdiction de la torture, les droits de l'enfant, les droits des personnes handicapées et la lutte contre les discriminations – et ce, en conformité avec les conventions internationales ratifiées par le Maroc.

Droits de l'enfant, des personnes handicapées, la réforme de la législation électorale, et la lutte contre les discriminations, ont été les points discutés par le CNDH dans le cadre d'une conférence organisée en partenariat avec la Fondation internationale pour les systèmes électoraux (IFES, Washington) mardi à Rabat, autour la réforme de la législation électorale. Cet événement a été donc l'occasion de revenir sur les détails des mécanismes qui vont être mis en place pour mettre en place la loi relative au Conseil National de droits de l'homme. A cet effet, le secrétaire général du CNDH Mohammed Sebbar a présenté les quatre nouveaux mécanismes qui accompagneront l'application des conventions internationales ratifiées par le Maroc en relation avec l'interdiction de la torture, de droits de l'enfant, de droits des personnes handicapées et de lutte contre les discriminations.

Des droits des enfants à la lutte contre la discrimination

Le premier mécanisme que comportera la loi concerne l'interdiction de la torture. Le conseil va avoir le droit d'organiser des visites surprises dans les lieux de détention pour s'assurer des conditions des détenus. Il sera aussi question de réceptionner et traiter les plaintes et d'effectuer une enquête pour établir s'il y a bien eu usage de moyens de torture. Le conseil pourra ensuite rédiger son rapport et le remettre à la justice qui prendra la suite de la procédure.

Le CNDH aura également comme mission de prendre en charge le volet des droits de l'enfant au Maroc. A ce sujet précisément, le conseil milite depuis 2010 pour plus de flexibilité et de marge de manœuvre pour accomplir son travail sur le terrain. C'est dans ce sens que le conseil a émis la volonté d'être présent et de pouvoir accéder aux lieux fréquentés par les enfants, comme les écoles, les garderies, les hôpitaux, les institutions, et les centres de détention pour mineurs. Des mesures doivent être prévues pour toucher les enfants ne parlant pas ou peu l'arabe, l'amazigh ou le français, notamment les enfants immigrés, et également à ceux présentant un handicap.

Au sujet des droits relatifs aux personnes handicapées, le CNDH devrait également voir son spectre de fonctionnement plus élargi. Il sera question de mettre en place des outils en conformité avec la convention internationale relative aux droits des personnes handicapées, ratifiée par le Maroc en 2009.

La loi sur le CNDH devra également comporter un mécanisme pour lutter contre toute forme de discrimination. Dans ce volet, il a été question d'élaborer un cadre législatif et réglementaire plus conforme aux principes des droits de l'Homme garantissant la participation des Marocains du monde aux élections, et relever la représentativité des femmes et assurer la parité. Avec la mise en place de cette loi sur le Conseil National des droits de l'homme, celui-ci pourra en fin s'atteler aux différents grands chantiers qui restent à créer et à mettre en place dans le domaine des droits de l'homme.

http://www.dimabladna.ma/index.php?option=com_flexicontent&view=items&id=14327

إجماع على البطء المسجل في مسار إنتاج القانونين التنظيميين المتعلقين بالأمازيغية

2016/01/21

تقرير إخباري

نظم مجلس المستشارين بمبادرة من الفيدرالية الوطنية للجمعيات، لقاء دراسيا أمس الأربعاء، حول موضوع "القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية" تحت شعار "الأمازيغية مسؤولية ورصيد وطني مشترك لكل المغاربة".

وأبرز حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، في كلمة له أن تنظيم هذا اللقاء ،الذي يندرج في إطار تفاعل المجلس مع مبادرات المجتمع المدني المدافع عن الحقوق الثقافية واللغوية، يأتي في سياق النقاش العمومي حول إعداد مشروعي القانونين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية.

وسجل بن شماش كون مختلف الفاعلين في مجال الحقوق اللغوية والثقافية وأساسا في الحقل الأمازيغي يتقاسمون على وجه الخصوص "البطء المسجل في مسار إنتاج القانونين التنظيميين" المذكورين.

وقال رئيس الغرفة الثانية، إن هذا البطء لا يؤثر فقط سلبا على مسار إعمال مقتضيات الدستور لاسيما الفصل الخامس منه وإنما قد ينعكس في ما بعد على عدد من القوانين ذات الصلة الوثيقة بضمان الحقوق اللغوية والثقافية كالمسطرتين المدنية والجنائية والقوانين المتعلقة بالتعليم والتكوين والبحث العلمي أو في مجال الوظيفة العمومية أو القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

من جانبه دعا الحسين المجاهد، الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إلى ترصيد المكتسبات والمنجزات التي تحققت في مجال النهوض بالأمازيغية لغة وثقافة عند بلورة القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية.

كما أبرز أهمية تمكين المؤسسات ذات الصلة بالأمازيغية من الإمكانيات الضرورية لتقوم بالأدوار المنوطة بها واعتماد التكوين المستمر لفائدة الأطر في هذا المجال وإحداث شعب للغة الأمازيغية بالجامعات وإدماج هذه اللغة في مختلف القطاعات الحكومية كالعدل والإعلام والداخلية والأوقاف والسياحة.

من جهته أكد مصطفي جلوق، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ضرورة الحرص على استحضار عنصر الجودة عند إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وذلك لكي تتمكن اللغة الأمازيغية من القيام بوظيفتها كلغة رسمية الى جانب العربية.

كما أبرز جلوق، خلال هذا اللقاء الذي أدار نقاشه أحمد أرحموش منسق الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، أهمية وضع أجندة محددة لتنزيل القانون التنظيمي المذكور على أرض الواقع.

من جانبهم، شدد ممثلو مجموعة من الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين على أهمية اعتماد مقاربة تشاركية عند إعداد القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية. كما سجل ممثلو هذه الفرق البرلمانية، التأخير الحاصل في إخراج القانونين التنظيميين المذكورين، معبرين بالمقابل عن أملهم في أن يتم تنزيل مقتضيات الفصل الخامس من الدستور بشكل يرضي الجميع.

ممثلو المجتمع المدني أكدوا بدورهم على ضرورة وضع القانونين التنظيميين المتعلقين بالامازيغية بـ "وعي مستقبلي يأخذ بعين الاعتبار الواقع والتطلعات" وذلك لاستكمال مقتضيات دستور 2011 الذي أرخ لمرحلة مهمة في مجال ترسيخ مصالحة المغرب مع ذاته.

وفي هذا الصدد دعت مداخلات ممثلي كل من الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية والمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات إلى اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد الثقافية واللغوية والهوياتية والاقتصادية عند بلورة القوانين التنظيمية المرتبطة بتفعيل ترسيم الأمازيغية التي تشكل رصيدا مشتركا للمغاربة بدون استثناء وعنصرا مهما لتقوية اللحمة الوطنية.

http://www.halanpress.com/2016/01/21/%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84/

الدبلوماسية المغربية تتصدى لمخطط خصوم الوحدة الترابية

الخميس 21 يناير 2016 17:01 إحاطة

إحاطة - حققت الدبلوماسية البرلمانية المغربية انتصارا كبيرا، بعد التصدي لمخطط خصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية، في الإجتماع الذي عقده البرلمان الأوربي بستراسبورغ، هذا الأسبوع، للمناقشة والتصويت على برنامج أولويات الإتحاد الأوربي لسنة 2016 في ملف حقوق الإنسان.

وتمكن الوفد البرلماني المغربي، من عقد لقاءات مكثفة مع مجموعة من البرلمانيين الأوربيين من مختلف الحساسيات السياسية منها تلك الداعمة لأطروحة خصوم الوحدة الترابية للمملكة، حيث قدم شروحات مفصلة ودقيقة حول واقع تطور حقوق الإنسان بالمغرب وخصوصا بالأقاليم الجنوبية، وكذا المكتسبات الهامة والنوعية التي تحققت على مستوى الحقوق والحريات بفعل سياسة المملكة وجهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية.

وتوج نشاط الوفد البرلماني الدبلوماسي المغربي، بصياغة البرلمان الأوربي لمقترح مشترك حول أولويات الإتحاد الأوربي في مجال حقوق الإنسان، كانت وراءه أكبر الفرق في البرلمان الأوربي، دون الإشارة إلى المقترحات التي تقدمت بها الفرق البرلمانية الأوربية المنتمية لليسار الجدري(دون الخضر) والمعادية لمصالح المملكة المغربية.

وأسفرت نتيجة التصويت داخل البرلمان الأوربي، عن تمرير هذا المقترح الهام الذي سيعرض على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف في دورته القادمة، بـ 335 صوتا، مقابل معارضة 230 صوتا، وامتناع 95 صوتا.

وضم الوفد البرلماني المغربي كل من حميد كسكوس وفؤاد القادري عن مجلس المستشارين، ورضى بن خلدون، وفتيحة العيادي والشاوي بلعسال عن مجلس النواب.

http://ihata.ma/?p=37974

البرلمان الأوروبي يرفض توسيع مهام بعثة "المينورسو" بالصحراء

21 يناير 2016 - 23:26

بعد المخاوف التي عبّرت عنها فعاليات مغربية سياسية ومجتمعية، من مقترح تقدم به عدد من أعضاء البرلمان الأوروبي ينص على توسيع صلاحية بعثة "المينورسو" في الصحراء لتشمل حقوق الإنسان، جاء التقرير النهائي في الاجتماع الذي عقده البرلمان الأوروبي بستراسبورغ، هذا الأسبوع، للمناقشة والتصويت على برنامج أولويات الإتحاد لسنة 2016 في ملف حقوق الإنسان، خاليا من هذه التوصية.

تصويت البرلمان الأوروبي يأتي في وقت يقوم فيه وفد دبلوماسي مغربي بزيارة لستراسبورغ، حيث أجرى العديد من اللقاءات مع أعضاء البرلمان الأوروبي، توجت بصياغة مقترح مشترك حول أولويات الإتحاد في مجال حقوق الإنسان، كانت وراءه أكبر الفرق في البرلمان الأوروبي، دون الإشارة إلى المقترحات التي تقدمت بها الفرق البرلمانية الأوروبية المنتمية لليسار الجذري والمعادية لمصالح المملكة المغربية.

وأسفرت نتيجة التصويت داخل البرلمان الأوروبي عن تمرير هذا المقترح، الذي سيعرض على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف في دورته القادمة، بـ 335 صوتا، مقابل معارضة 230 صوتا، وامتناع 95 صوتا.

وكانت الخطوة التي أقدمت عليها الفرق البرلمانية المنتمية لليسار الجذري قد زادت من مخاوف سيناريو تبني الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، لمقترح توسيع صلاحيات "المينورسو" لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، بعدما سبق للمغرب أن وقف أمام مقترح مماثل للكونغرس الأمريكي.

وبحسب الوفد الدبلوماسي، الذي يضم كلا من حميد كسكوس وفؤاد القادري عن مجلس المستشارين، ورضى بن خلدون وفتيحة العيادي والشاوي بلعسال، عن مجلس النواب، فإن "هذا القرار يعد انتصارا للدبلوماسية البرلمانية المغربية، بعد التصدي لمخطط خصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية".

وكان الوفد البرلماني المغربي قد عقد لقاءات مكثفة مع مجموعة من البرلمانيين الأوروبيين من مختلف الحساسيات السياسية؛ منها تلك الداعمة لأطروحة خصوم الوحدة الترابية للمملكة، حيث **قدم شروحات مفصلة ودقيقة حول واقع تطور حقوق الإنسان بالمغرب، وخصوصا بالأقاليم الجنوبية، مشيرا إلى المكتسبات النوعية التي تحققت على مستوى الحقوق والحريات بفعل سياسة المملكة وجهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية.**

http://www.sagyanews.com/24-heurs/6245.html

Virginia Dandan appelle à synchroniser développement et droits de l'Homme

Écrit par M'Barek Tafsi

Tout en soulignant la portée de l'Initiative Nationale pour le Développement humain (INDH), l'experte indépendante des Nations Unies sur les Droits de l'Homme et la Solidarité Internationale, Virginia Dandan, en visite au Maroc du 15 au 20 Janvier, a recommandé au Maroc d'adopter une approche au développement fondée sur les droits de l'Homme que sont le respect des droits de tous, la non discrimination, l'égalité, la transparence, la reddition des comptes et la participation de la société civile.

Afin d'améliorer la portée et l'efficacité de ce programme ambitieux qu'est l'INDH, précise-t-elle dans une déclaration distribuée aux journalistes lors d'une conférence de presse, donnée mardi à Rabat, la Phase II de l'INDH «devrait pleinement embrasser une approche au développement basée sur les droits de l'Homme. Cela requiert que la planification, la mise en œuvre et l'évaluation des mesures prises pour favoriser le développement soient réfléchies et ciblées sur la réalisation progressive et l'accomplissement des droits de l'Homme». A présent, ajoute la déclaration, une telle approche est plutôt axée sur les besoins.

Selon l'experte, les mécanismes de contrôle découlant d'une approche basée sur les droits de l'homme permettraient en outre de prévenir la mauvaise gestion et les traitements préférentiels. D'autre part cela encouragerait l'engagement de la société civile dans le processus de définition des projets de développement, de leur mise en œuvre et de leur évaluation.

L'experte a recommandé aussi aux partenaires au développement, y compris les bailleurs de fond, d'adopter pleinement une approche basée sur les droits de l'homme tout au long du processus et de consulter systématiquement toutes les parties prenantes.

«Je recommanderais que les partenaires au développement prennent pleinement en compte les ONG de proximité qui travaillent au plus près des communautés et qui auraient un accès limité à l'information et aux fonds d'appui internationaux», précise-t-elle.

Elle a fait savoir aussi qu'elle a prolongé d'une journée sa visite au Maroc pour se rendre à Dakhla afin de rencontrer les autorités locales et prendre connaissance de visu des initiatives mises en œuvre dans le cadre de l'INDH.

Elle a insisté aussi pour que cette visite à Dakhla ne soit pas interprétée comme une position concernant le statut actuel et futur du territoire.

Virginia Dandan était arrivée au Maroc pour une visite officielle du 15 au 19 Janvier à l'invitation du gouvernement, afin d'évaluer la solidarité internationale telle que pratiquée à travers la coopération et l'aide au développement au Maroc. Toutes les observations, y compris celles concernant sa visite à Dakhla, seront inclues dans un rapport final qui sera présenté au Conseil des Droits de l'Homme des Nations Unies en juin 2016.

Au cours de cette visite, indique-t-elle, elle s'est entretenue avec différents ministères, le conseil national des droits de l'homme, des organisations internationales, des agences de développement, ainsi que des acteurs et des organisations de la société civile.

Dans sa déclaration, elle salue l'intégration des principes de solidarité et de coopération internationale dans

le préambule de la Constitution marocaine, qui illustre l'engagement de l'Etat de promouvoir une société guidée par la solidarité.

D'importants progrès ont été faits quant à la lutte contre la pauvreté et notamment grâce à la mise en œuvre des programmes respectifs de l'INDH, du ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du développement social et du ministère de l'artisanat et de l'économie Solidaire, reconnait-elle, émettant l'espoir que le processus de régionalisation en cours permettra la consécration des droits de l'Homme.

Elle a également pris note des efforts de l'Etat qui reconnait les droits économiques, sociaux et culturels dans la Constitution marocaine, tout en rappelant au Maroc, Etat signataire du PIDESC (Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels) que le pacte exige la mobilisation maximale des ressources disponibles, y compris celles provenant de l'aide internationale, pour la pleine réalisation des droits économiques, sociaux et culturels.

Elle a affirmé aussi avoir constaté que toutes les institutions gouvernementales avec lesquelles elle s'est entretenue « sont engagées d'une manière ou d'une autre dans une forme de coopération internationale, que ce soit à travers l'assistance technique, le renforcement des capacités, l'échange de bonnes pratiques ou la participation active au sein des réseaux internationaux. Il y a un consensus aussi bien au niveau gouvernemental qu'au niveau de la société civile, concernant le fait que les partenariats sont essentiels à la bonne conduite des politiques de développement ».

Elle a toutefois estimé que cette ouverture d'esprit et cette bonne volonté de s'engager pour la coopération internationale, apparentes dans les initiatives variées qui en résultent « devraient être mieux coordonnées à travers tous les secteurs et qu'il y a lieu de mettre en place une politique cohérente qui s'appliquerait aux différentes institutions étatiques engagées dans la coopération pour le développement».

C'est pourquoi, le gouvernement devrait consolider le système de consultation afin d'assurer la participation de toute la société civile et des autres acteurs lors de la planification et de la mise en œuvre de l'aide au développement, dit-elle, félicitant le Maroc pour la mise en place de la nouvelle politique d'immigration et d'asile qui demeure pionnière au sein de la région.

Pour Virginia Dandan, le Maroc a visiblement déployé des efforts pour renforcer sa coopération Sud-Sud, en particulier avec ses voisins africains, en s'engageant notamment dans des projets d'assistance au renforcement de capacité dans divers domaines, en partenariat avec un certain nombre de pays africains, et plus particulièrement dans le secteur du développement agricole durable et celui des énergies renouvelables. De plus, le Maroc a toujours parrainé et accueilli un bon nombre d'étudiants africains au sein de ses universités.

Journée d'étude à la Chambre des conseillers sur la loi organique relative à l'officialisation de l'amazigh

"La loi organique relative à l'officialisation de la langue amazighe" est le thème d'une journée d'étude organisée, mercredi à la Chambre des conseillers, initiée par la Fédération nationale des associations amazighes (FNAA) avec la participation de représentants d'institutions nationales, de la deuxième Chambre et d'acteurs de la société civile.

Cette réunion s'inscrit dans le cadre du débat public sur les deux projets de lois organiques relatives à l'officialisation de la langue amazighe et au statut du Conseil national des langues et de la culture marocaine, a indiqué le président de la Chambre des conseillers Hakim Benchamach, lors de cette rencontre placée sous le signe "L'amazighité: une responsabilité et un patrimoine commun à tous les Marocains".

Il a noté que les différents acteurs œuvrant dans le domaine déplorent "le retard enregistré dans la promulgation des lois organiques dédiées", soutenant que ce retard n'impacte pas uniquement le processus de mise en œuvre de la Constitution, notamment l'article 5, mais influe aussi sur nombre de lois relatives à la préservation des droits linguistiques et culturels, l'enseignement, la Fonction publique et aux collectivités territoriales, rapporte la MAP.

Pour sa part, le secrétaire général de l'Institut Royal de la culture amazighe (IRCAM), El Houcine Moujahid, a appelé à consolider les acquis et les réalisations en matière de promotion de la langue et de la culture amazighes lors de l'élaboration des lois organiques relatives à l'officialisation de la langue amazighe et au statut du Conseil national des langues et de la culture marocaine.

Il a souligné la nécessité de doter les institutions amazighes des moyens leur permettant de remplir leurs rôles, assurer une formation continue aux cadres et responsables du secteur, créer des branches dédiées à la langue amazighe dans les universités et d'intégrer cette langue dans les différents ministères, en l'occurrence la Justice, la Communication, l'Intérieur, les Habous et les Affaires islamiques et le Tourisme.

Le représentant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mustapha Jallouq, a mis en relief l'importance d'élaborer une loi organique de qualité pour permettre à la langue amazighe d'assumer sa fonction de langue officielle à côté de l'arabe.

Des représentants de groupes parlementaires ont, de leur côté, relevé que l'élaboration de cette loi nécessite l'adoption d'une approche participative, exprimant le souhait de mettre en œuvre l'article 5 de la Constitution qui stipule l'officialisation de l'amazigh.

D'autres intervenants de la société civile ont estimé que la concrétisation de ces lois doit obéir à l'impératif de se projeter dans l'avenir, tout en tenant compte de la situation actuelle et des attentes, dans la perspective de parachever la mise en œuvre des dispositions de la Constitution de 2011 ayant marqué une étape historique sur la voie de la réconciliation du Maroc avec son Histoire et sa culture.

Les représentants de la FNAA et de l'Observatoire amazigh des droits et libertés ont, pour leur part, estimé que le processus de la mise en œuvre de ces lois organiques requiert une approche globale respectant les différents aspects culturels, linguistiques, identitaires et économiques.

L'experte onusienne Virginia Dandan s'entretient avec le président de la CRDH Dakhla-Aousserd

MAP 21.01.2016

Dakhla, 21 janv. 2016 (MAP) - L'experte indépendante des Nations-Unies sur les droits de l'Homme et la solidarité internationale Virginia Dandan, en visite officielle au Maroc, s'est entretenue, mercredi à Dakhla, avec le président de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH, Dakhla-Aousserd), Mohamed Lamine Semlali, des avancées réalisées par le Maroc en matière de promotion de la culture des droits humains. L'experte internationale s'est félicitée des progrès réalisés par le Maroc dans le domaine des droits de l'Homme, a déclaré M. Semlali à la MAP relevant que la visite de Mme Dandan à Dakhla a pour objectif de s'enquérir des actions menées par la CRDH. Cet entretien, a-t-il dit, a été l'occasion de passer en revue nombre de questions juridiques, sociales et économiques ainsi que les réalisations accomplies dans ce domaine au niveau de la région Dakhka-Oued Eddahab. Il a assuré que Mme Dandan, qui a suivi avec beaucoup d'intérêt des exposés sur ces questions, s'est félicitée des progrès réalisés en la matière dans les Provinces du Sud du Royaume. Mme Dandan a entamé le 15 janvier une visite officielle de cinq jours au Maroc durant laquelle elle s'est entretenue avec des responsables gouvernementaux et des organisations internationales opérant au Maroc ainsi que des agences de développement. L'experte onusienne a également rencontré des représentants du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et de la société civile, l'objectif étant d'évaluer dans quelle mesure les initiatives mises en œuvre pour aider les efforts de développement au Maroc créent-elles les conditions nécessaires pour le renforcement des droits de l'Homme dans le pays et plus particulièrement les droits économiques, sociaux et culturels.

http://www.menara.ma/fr/2016/01/21/1805539-lexperte-onusienne-virginia-dandan-sentretient-avec-le-pr%C3%A9sident-de-la-crdh-dakhla-aousserd.html

Journée d'étude à la Chambre des conseillers sur la langue amazighe (map)

"La loi organique relative à l'officialisation de la langue amazighe" est le thème d'une journée d'étude organisée, mercredi 19 janvier à la Chambre des conseillers, initiée par la Fédération nationale des associations amazighes (FNAA), avec la participation de représentants d'institutions nationales, de la deuxième Chambre et d'acteurs de la société civile.

Cette réunion s'inscrit dans le cadre du débat public sur les deux projets de lois organiques relatives à l'officialisation de la langue amazighe et au statut du Conseil national des langues et de la culture marocaine, a indiqué le président de la Chambre des conseillers Hakim Benchamach, lors de cette rencontre placée sous le signe "l'amazighité: une responsabilité et un patrimoine commun à tous les Marocains".

Il a noté que les différents acteurs œuvrant dans le domaine déplorent "le retard enregistré dans la promulgation des lois organiques dédiées", soutenant que ce retard n'impacte pas uniquement le processus de mise en œuvre de la Constitution, notamment l'article 5, mais influe aussi sur nombre de lois relatives à la préservation des droits linguistiques et culturels, l'enseignement, la fonction publique et aux collectivités territoriales.

Pour sa part, le secrétaire général de l'Institut royal de la culture amazighe (Ircam), El Houcine Moujahid, a appelé à consolider les acquis et les réalisations en matière de promotion de la langue et de la culture amazighes, lors de l'élaboration des lois organiques relatives à l'officialisation de la langue amazighe et au statut du Conseil national des langues et de la culture marocaines.

Il a souligné la nécessité de doter les institutions amazighes des moyens leur permettant de remplir leur rôle, d'assurer une formation continue aux cadres et responsables du secteur, de créer des branches dédiées à la langue amazighe dans les universités et d'intégrer cette langue dans les différents ministères, en l'occurrence la Justice, la Communication, l'Intérieur, les Habous et les affaires islamiques et le Tourisme.

Le représentant du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Mustapha Jallouq, a mis en relief l'importance d'élaborer une loi organique de qualité, pour permettre à la langue amazighe d'assumer sa fonction de langue officielle, à côté de l'arabe.

Des représentants de groupes parlementaires ont, de leur côté, relevé que l'élaboration de cette loi nécessite l'adoption d'une approche participative, exprimant le souhait de mettre en œuvre l'article 5 de la Constitution, qui stipule l'officialisation de l'amazigh.

D'autres intervenants de la société civile ont estimé que la concrétisation de ces lois doit obéir à l'impératif de se projeter dans l'avenir, tout en tenant compte de la situation actuelle et des attentes, dans la perspective de parachever la mise en œuvre des dispositions de la Constitution de 2011 ayant marqué une étape historique sur la voie de la réconciliation du Maroc avec son histoire et sa culture.

Les représentants de la FNAA et de l'Observatoire amazigh des droits et libertés ont, pour leur part, estimé que le processus de la mise en œuvre de ces lois organiques requiert une approche globale, respectant les différents aspects culturel, linguistique, identitaire et économique.

(MAP)

http://www.medias24.com/LE-FIL/161187-Journee-d-etude-a-la-Chambre-des-conseillers-sur-la-langue-amazighe-map.html

CAMPAGNE EXCEPTIONNELLE DE REGULARISATION DES ETRANGERS AU MAROC : UN CHEMIN LONG ET PLEIN D'ESPOIRS

En fin d'année 2013 sur les très hautes instructions de sa majesté le roi Mohamed VI (que Dieu le protège), les étrangers vivant au Maroc ont profité du lancement d'une campagne de régularisation exceptionnelle qui visait à permettre à tous les étrangers entrés et/ou résidant sur le sol marocain de manière irrégulière de pouvoir, sous certaines conditions, acquérir un statut de résidence légale. Une campagne qui s'adressait à toutes les nationalités étrangères présentent au Maroc.

Pendant un an, prés de 18 000 personnes avaient alors bénéficié de la première étape, conditionnée par le dépôt de certaines preuves. Il fallait alors prouver avoir résidé au moins cinq ans sur le territoire marocain ; ou alors prouver être un conjoint ou une conjointe d'un marocain ou d'une marocaine ; ou encore souffrir d'une maladie chronique ; ou même avoir travaillé pendant au moins deux ans avec un contrat de travail sur le territoire marocain. Ceux et celles qui n'avaient pas pu bénéficier de cette première phase avaient été invités à faire appel et une commission de recours avait été mise sur pieds en fin 2014.

Une année plus tard, **en fin 2015, la commission de recours délibérait et accordait la précieuse carte de séjour à prés de 9 000 personnes sur les 9 419 dossiers qu'elle avait reçue. Le plein d'œuf était fin prêt d'après les déclarations de monsieur Driss EL YASAMI, président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)** et président de la commission national de recours. Et cette fin de la phase de régularisation de masse ouvrait directe le champ à la deuxième étape de la campagne qui n'est nul autre que l'intégration des migrants dans le tissu socio-économique du royaume.

L'intégration des migrants dans le tissu socio-économique du Maroc cependant s'avère être une tache ardue, bien qu'une batterie de mesure aie déjà été prise sous l'impulsion du ministère en charge des affaires de la migration, à savoir :

— L'exemption de la procédure ANAPEC : opportunité donnée aux migrants d'avoir les mêmes chances que les marocains en termes d'emploi.

— L'accès au HAMED : octroi d'une couverture sous-forme d'une assurance santé aux migrants, similaire au programme de couverture pour les marocains démunis.

— L'accès aux logements sociaux pré-financés par le ministère des finances ; autre programme à l'origine pour marocains à revenus limités désormais à la portée des migrants.

— Des projets de formations professionnels.

— Des programmes de financement des micros projets pour l'auto-emploi par des associations partenaires

du ministère en charge des affaires de la migration.

— Une multitude de programmes inter-culturels pour une meilleure connaissance des uns et des autres pour les deux couches en présence à savoir : la population autochtone, et les étrangers.

Avec la stratégie nationale d'immigration et d'asile qui est en cours de construction, fort est de constater que la volonté politique est plus que sereine. Bien que quelques faits ne manquent pas d'entacher l'élan de grâce qui caractérise cette politique ambitieuse :

— L'appréhension : ennemie numéro un contre l'emploi des migrants qui peinent à trouver des employeurs vu les contextes social et économique du pays pour les autochtones eux-mêmes en quête d'emploi.

— Le manque d'information quand à l'accès au soin de services de santé : pour bon nombre d'acteurs, les arrêtés ministériels restent méconnues, surtout dans les villes éloignés des grands centre urbains tel que Rabat et Casablanca ; dans certaines villes à l'instar de Nador, c'est carrément une politique de deux poids deux mesures, une gestion des autorités locales qu'on pourrait taxé de xénophobe car à Nador les taxis continuent de refuser de transporter des étrangers à la peau brune, les bailleurs pareillement refusent de louer leurs appartement aux bruns. Bref, certes la grande majorité des bruns vivants dans la préfecture de Nador nourrissent le projet de se rendre en Europe de manière irrégulière, mais les autorités locales elles-mêmes ne sont pas favorables à l'intégration de ces derniers.

— L'inadéquation de certains programmes de formation qui ne prennent pas en compte la spécificité du quotidien des migrants qui pour la plupart vivent dans la précarité la plus absolue. Beaucoup d'étrangers subsahariens ne peuvent même pas se nourrir. sans travail il est difficile de proposer à une tel personne un programme de formation serein sans les aider à trouver des solutions aux problèmes directes et immédiats qui son inhérent à leur quotidien.

La campagne de régularisation des étrangés au Maroc reste donc un projet solide et crédible mais la route qui nous mènera à l'intégration est bien longue encore. Cependant, cette longue route ne doit pas vaincre notre espérance, car avec l'impulsion donnée par le Roi M6, cette route est pleine d'espoir.

http://www.kulturemozaik.com/2016/01/21/campagne-exceptionnelle-de-regularisation-des-etrangers-au-maroc-un-chemin-long-et-plein-despoirs/

Les Amazighs en conclave au Parlement !

Rabat (Amazigh24)- La loi organique relative à l'officialisation de la langue amazighe » est le thème d'une journée d'étude organisée, mercredi à la Chambre des conseillers, initiée par la Fédération nationale des associations amazighes (FNAA) avec la participation de représentants d'institutions nationales, de la deuxième Chambre et d'acteurs de la société civile.

Cette réunion s'inscrit dans le cadre du débat public sur les deux projets de lois organiques relatives à l'officialisation de la langue amazighe et au statut du Conseil national des langues et de la culture marocaine, a indiqué le président de la Chambre des conseillers Hakim Benchamach, lors de cette rencontre placée sous le signe « L'amazighité: une responsabilité et un patrimoine commun à tous les Marocains ».

Il a noté que les différents acteurs œuvrant dans le domaine déplorent « le retard enregistré dans la promulgation des lois organiques dédiées », soutenant que ce retard n'impacte pas uniquement le processus de mise en œuvre de la Constitution, notamment l'article 5, mais influe aussi sur nombre de lois relatives à la préservation des droits linguistiques et culturels, l'enseignement, la Fonction publique et aux collectivités territoriales, rapporte la MAP.

Pour sa part, le secrétaire général de l'Institut Royal de la culture amazighe (IRCAM), El Houcine Moujahid, a appelé à consolider les acquis et les réalisations en matière de promotion de la langue et de la culture amazighes lors de l'élaboration des lois organiques relatives à l'officialisation de la langue amazighe et au statut du Conseil national des langues et de la culture marocaine.

Il a souligné la nécessité de doter les institutions amazighes des moyens leur permettant de remplir leurs rôles, assurer une formation continue aux cadres et responsables du secteur, créer des branches dédiées à la langue amazighe dans les universités et d'intégrer cette langue dans les différents ministères, en l'occurrence la Justice, la Communication, l'Intérieur, les Habous et les Affaires islamiques et le Tourisme.

Le représentant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mustapha Jallouq, a mis en relief l'importance d'élaborer une loi organique de qualité pour permettre à la langue amazighe d'assumer sa fonction de langue officielle à côté de l'arabe.

Des représentants de groupes parlementaires ont, de leur côté, relevé que l'élaboration de cette loi nécessite l'adoption d'une approche participative, exprimant le souhait de mettre en œuvre l'article 5 de la Constitution qui stipule l'officialisation de l'amazigh.

D'autres intervenants de la société civile ont estimé que la concrétisation de ces lois doit obéir à l'impératif de se projeter dans l'avenir, tout en tenant compte de la situation actuelle et des attentes, dans la perspective de parachever la mise en œuvre des dispositions de la Constitution de 2011 ayant marqué une étape historique sur la voie de la réconciliation du Maroc avec son Histoire et sa culture.

Les représentants de la FNAA et de l'Observatoire amazigh des droits et libertés ont, pour leur part, estimé que le processus de la mise en œuvre de ces lois organiques requiert une approche globale respectant les différents aspects culturels, linguistiques, identitaires et économiques.

http://amazigh24.ma/les-amazighs-en-conclave-au-parlement/

UNE ASSOCIATION POUR CONTINUER L'ACTION DE SIMON LÉVY

La sauvegarde du patrimoine culturel judéo-marocain est au cœur de la mission de la toute nouvelle Association des amis du musée du judaïsme marocain.

simon_levyQuel meilleur moyen de rendre hommage à Simon Lévy – militant politique et fondateur du Musée du judaïsme marocain, décédé il y a quatre ans – que de créer une association pour poursuivre sa mission ? C'est la conclusion à laquelle est arrivé son fils Jean-Joseph Lévy, et une poignée d'intellectuels convaincus de l'importance de préserver le patrimoine judéo-marocain et de le transmettre aux nouvelles générations. Parmi elles, le professeur Mohammed El Medlaoui, linguiste, spécialiste en langues sémitiques et amazighes, Driss Khrouz, directeur de la Bibliothèque nationale du royaume du Maroc ou encore Jamaâ Baida, directeur des Archives du Maroc.

D'autres personnalités marocaines installées à l'étranger se sont également impliquées, comme la productrice Izza Génini ou la collectionneuse Sarah Assidon. « Nous avons eu un retour très positif de la part de la diaspora marocaine. Cette communauté attendait depuis longtemps l'occasion de se mobiliser pour la sauvegarde du patrimoine culturel du Maroc», explique Myriem Khrouz, secrétaire générale. L'Association des amis du musée du judaïsme marocain, qui se décrit comme étant « civile, citoyenne et transconfessionnelle » a déjà plusieurs projets sous le coude. Tout d'abord, la publication de la thèse de Doctorat d'Etat de Simon Lévy, intitulée « Parlers arabes des juifs du Maroc ». **Un fruit de 20 ans de recherche, dont la publication va être prise en charge par le Conseil national des droits de l'Homme.** Autres projets qui tiennent à cœur l'Association ? L'acquisition de « Dar Hbibi Cohen », une maison dans le mellah de Fès, qui a été habitée pendant huit siècles par des familles juives pour la transformer en café culturel, mais également la production d'un documentaire sur l'histoire des juifs au Maroc à l'attention des écoles marocaines. C'est ce qui s'appelle avoir un planning chargé.

Par Meryem Saadi

Fuente: telquel.ma

http://aapi.org.pt/?p=4976